العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور سيكولوجية المال والتربية والأخلاق في تقويم الإنسان والمجتمع والدولة"

إعداد الباحث:

احمد علي انعم الشرعبي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة الحسن الأول – المملكة المغربية

المشرف / د. سعيد جفري

معلومات التواصل:

alla_223_7@hotmail.com

Aa3093535@gmail.coom

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص البحث

في ظل الوضع الراهن تفاقمت ظاهرة الفساد وعولمتها على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي خاصة وأن التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت والعولمة والنمو الاقتصادي السريع ونقل الأموال إلكترونياً حول العالم في دقائق ، ساهم في بروز الاقتصاد العالمي الخفي على مستوى دول العالم المتقدمة وتنامي عمليات الفساد وغسيل الأموال التي تتدفق إليها الأموال، بأرقام فلكية يومياً تفوق الناتج المحلي الحقيقي في تلك الدول، مما أدا إلى ارتفاع حجم الاقتصاد العالمي الخفي بصورة خيالية لم يسبق له مثيل على المستوى اليومي والسنوي، الأمر الذي يلقي بظلال كثيف بتورط دول العالم المتقدمة عبر أدوات العولمة وتجارة المخدرات وتنامي عصابات المافيا والإرهاب والمتاجرة بالبشر وعولمة الدعارة.

كما ساهم انتقال الأموال بسرعة فائقة عبر كافة الدول بشكل كبير، أدى أدى إلى صعوبة السيطرة على تدفق الأموال المتحصلة من عمليات الفساد وغسيل الأموال القادمة من الدول المستبدة والقمعية والمتخلفة، دون وجود إرادة قوية دولية لتحجيم كافة عمليات وممارسات الفساد، ورصد أشكال ممارساته وأساليبه وعلاقته القوية بالجرائم المنظمة عبر الحدود إلى كافة دول العالم المتقدمة، وهذه العوامل شكلت بيئة خصبة لنمو الفساد وتطوير أساليبه ووسائله وشبكاته وتخفيه بوسائل مبتكرة عن طائلة القوانين التقليدية العتيقة في ظل تراخي وتناقض التشريعات على مستوى دول العالم المتقدمة والنامية والمتخلفة وتناقضها مع تشريعات مكافحة الفساد التي تنادي بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهتمة بمكافحة الفساد رغم أنها هزيلة، ومع ذلك إن العقوبات ضعيفة جداً ولا تحقق الردع الكافي للفاسدين بالإضافة إلى وجود قوانين وتشريعات في الدول المتقدمة تحرم محاكمة مواطنيها خارج حدودها، وفي نفس الوقت تقبل بنوكها العالمية فتح حسابات بنكية يودع فيها عوائد الفساد القادمة من مختلف دول العالم ابتداءً من حكام الدول الفاسدين وأسرهم والمقربين منهم وكبار مسؤولي الدول ورجال الأعمال الأثرياء الذين نهبوا ثروات شعوبهم بالفساد.

معظم دول العالم وقد اهتمت الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية و الباحثين والمفكرين و المهتمين بظاهرة الفساد، حيث تم تناولوها بالدراسة المتعمقة والتحليل والرصد الممنهج، وتوصلوا إلى نتائج مهمة تؤكد أن استفحال الفساد في معظم دول العالم، يعزا نتيجة بروز ظاهرة العولمة والاقتصاد الخفي وانتشاره السريع في كافة الدول بنسب متفاوتة ، واصبح الفساد سيد الموقف في معظم الدول النامية والمتخلفة وفساد مشاريع وقروض البنك الدولي ومعونات الأمم المتحدة اصبحت وبالاً على المجتمعات الفقيرة ، خاصة في ظل احتكار السلطة من قبل زعماء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسئولين في ظل تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة نتيجة لضعف دور البرلمانات والرأي العام وهيمنة السلطة التنفيذية على قرارات السلطة التشريعية والقضائية وأجهزة الرقابة والمحاسبة ، بالإضافة الى ضعف هيكل الرقابة الداخلية في الوزارات ومؤسسات الدولة.

وعليه فإن الفساد في الجمهورية اليمنية هو قضية متصلة بنظام الحكم في الدولة، وانتشاره يعني إخفاق مؤسسات الدولة في إدارة المجتمع وافتقارها إلى القدرة اللازمة للقيام بمسئوليات الحكم وإدارة الدولة من خلال إطار من القيود الدستورية والقانونية والنظم الرسمية والضوابط الاجتماعية، والثقافية، والقضائية، والسياسية، والاقتصادية مما أدت الى انتشار الفساد وتداعياته المدمرة وانهيار هذه النظم

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرسمية وغير الرسمية نتيجة استحكام الفساد، وصعوبة تنفيذ القوانين والسياسات التي تضمن تفعيل الرقابة والمساءلة والشفافية والنزاهة لمكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية.

المقدمة:

يتطلب الامر من الدول والحكومات ومناهضي الفساد ضرورة الإحاطة وفهم ظاهرة الفساد واسبابها بصورة دقيقة من خلال رصد نموها وتتبع بعدها التاريخي وصورها وشواهدها وتحولاتها عبر العصور ثم تتبع تطور الجهود والاليات الدولية والاتفاقات لمكافحتها من خلال التركيز بصورة مباشرة على دور الحكام ومعاونيهم واختيار موظفي الدولة ذوي الاخلاق والكفاءة وتوفر القدرات الذهنية والعلمية بالإضافة إلى ضرورة جراء اختبارات نفسية وسيكولوجية عند التوظيف والتعرف على الاشخاص ذوي الميول الاجرامي والنصابين والمحتالين كون هذه النفسيات الشاذة ، تتسلق بخبث في المناصب الحكومية العليا والاستئثار بها عبر الوساطات وتبادل المنافع بين القيادات الحكومية العليا مع التجار والمقاولين والمتعهدين المحليين وربط علاقات قوية مع الاطراف الدولية الفاسدة وتحميل الدولة قروض مجحفة وتراكم الفوائد على القروض التي تستغل في مشاريع فاشلة، كما أن الحضارة تسقط بفساد الاخلاق، وعندما تصل الحضارة إلى مستنقع فساد الاخلاق تكون قد أشرفت على نهايتها، وحملت عناصر الخراب المؤدية بها، وإذا كثر الخبث واستفحل الفساد في الدولة او الأمة، تأذن الله بخرابها وانقراضها قال تعالى في سورة الاسراء الآية رقم ﴿١٦﴾ {وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا }، وهنا يتوجب على الحكومات استقطاب وتوظيف الشباب والمؤهلين ذوي الأمانة والعفة وتوفير كافة احتياجاتهم من السكن والتامين الصحي والمرتب المجزي وتطبيق القوانين ومحاسبة المخالفين ومحاكمتهم، خاصة وأن مظاهر الفساد تكون لصيقة بالدول وانظمة الحكم.

ولا يخلوا مجتمع من المجتمعات الإنسانية في الأرض من وجود الفساد في ظل وجود الإنسان وتكوينه النفسي والاجتماعي والحضاري وتقلب نفسه بين الخير والشر ودوافع التملك ومشاعر حب المال والرغبة الجامعة بالسيطرة وحكم الناس والعلو في الأرض، وهذه النفسية تقود الانسان الى الوقوع في الفساد، وقد عرفت كافة الحضارات والديانات السماوية الفساد وحاولت مكافحته والحد من مخاطره وأضراره بكل ما أوتيت من قوة وتدابير للحد منه يقول كاريل {إن حضارتنا، وحتى اليوم، لم تتمكن من خلق بيئة تلائم نشاطاتنا الذهنية والعقلية، وما هذا الا لأنها تتجاهل الجانب الأخلاقي من وجود الإنسان عمداً (كاريل, 1935).

إن معظم الدراسات عن الفساد تتجاهل في الغالب الإفصاح بجدية عن الانسان مرتكب جرائم الفساد في مختلف الأجهزة الحكومية وفي مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة وخاصة يستشري الفساد في الأنظمة القمعية المستبدة ، بالإضافة الى عدم الوقوف بجدية في تحليل دور الانسان الخطير والمحوري باعتباره صانع ومرتكب مختلف جرائم الفساد في الأرض ، ومع ذلك ومن وجهة نظر الباحث يبرز التعمد المقصود والاحجام عن تحليل نفسيته ودوافعه وسلوكه واحواله الخلقية والعقلية والأخلاقية وقيمه ومبادئه الدينية والإنسانية التي خلق بها وتأثر بها في مجتمعه الذي يعيش فيه، بالإضافة إلا مدآ تأثير سيكولوجية المال على الانسان وحبه وشرهه

في الحصول على المال بشتى الطرق والأساليب، علاوة على أثر نزغ الشيطان وتأثيره المستمر على نفسيته ودفعه وإيقاعه في الشر وممارسة مجمل الجرائم وبواعث الوقوع في شر الفساد الذي اجتاح كافة دول العالم .

ومن وجهة نظر الباحث فانه يرى أن معظم الدراسات التي تناقش ظاهرة الفساد في الأرض قاصرة وتغفل عمداُ الدور الخطير للإنسان مرتكب جرائم الفساد وأسباب إخفاء حقيقته ودوافعه، فيما يحدث من فساد بالتركيز على مظاهر الفساد وانواعه وتكاليفه وأضراره على الدول والمجتمعات ولا تتطرق بعمق حول دور الإنسان المحوري في ارتكاب جرائم الفساد سوءً كان ملك او رئيس دولة او رئيس وزراء او كبار المسئولين في الدولة او الموظفين او رجال الاعمال أو المستثمرين وعموم المواطنين في المجتمعات والتي تحدث لنهب المال العام وثروات الدول.

مشكلة الدراسة: –

تتمحور مشكلة الدراسة حول دور سيكولوجية المال والرشوة والتهرب الضريبي والجمركي في الجمهورية اليمنية.

اهداف الدراسة:

يشكل المال بالنسبة للإنسان وجداناً حياً وسلوك أنساني ومظهر من مظاهر العمق والاصالة في سيكولوجية الفرد والجماعة وحكام الدول، كما أن التجربة المالية تمثل وقائع معيشته وليست مجرد فكرة تحتل مكاناً في عقول البشر، لذلك يشكل المال في حياتنا النفسية مكان خاص يتأثر بكثير من مظاهر الفرح والأمل والالم والحرمان والاثارة النفسية والعقلية والانفعالات الوجدانية، نتيجة ارتباطه بالكثير من الدوافع والميول والحاجات والقيم والاتجاهات، والرغبة الجامحة في تحقيق الذات بسرعة فائقة لينعم بالسعادة من خلال الحصول على المال إن الحالة النفسية المرتبطة بالحصول على المال او قلته مؤلمة وشاقة وليست سهلة المنال، وتكون عادتاً مليئة بالألم والمشقة والاضطراب والمرض والمعاناة من المشاكل النفسية والاجتماعية، الناتجة عن الحرمان من الحصول على المال او امتلاكه بوفره على الرغم من أن جل الناس يربط بين المال والسعادة وكان المال هو السعادة المطلقة بدون جدال.

أهمية الدراسة:

قد يستغرب الناس عندما يسمعون بان للمال امراض نفسية واجتماعية تبدو بوضوح في البخل والطمع وحب التملك والافراط في طلب الديون بدون سبب او حاجة وكذلك فوبيا المال والرشوة والنصب والاحتيال والتهرب من الضرائب والجمارك وفي الاسراف القهري والادخار القهري وهذه النفسيات تميل بقوة في ممارسة كافة الأساليب الفاسدة للحصول على المال سوءً بالطرق المشروعة او بممارسة كافة أنواع الفساد (زيدان, 2008–أ).

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حدود الدراسة:

تشمل محددات البحث بما يلي: –

1. الحدود الزمنية.

يمكن اعداد البحث خلال شهر واحد.

2. الإطار النظري للبحث.

الأصل أن الفرد يعيش في كنف والوالدين وظل المجتمع بعيداً عن كل ما من شأنه أن يضع حريته موضع التساؤل ولكن عند تحمله المسئولية سرعان ما يتمزق هذا السياج الأمن الذي يعيش فيه، تتبدد عنده مشاعر الطمأنينة والسلام والانطلاق بالخوف والقلق والترقب من القيود الاسرية والمجتمع التي تكبله، ويعد تأثير الحاكم المستبد والفاسد والنهاب خطراً كبير جداً على منظومة الحكم وإدارة الدولة، خاصة في ظل نظام الحكم الشمولي المستبد والقمعي في اليمن الذي استباح المال العام وثروات الدولة لمنظومته الفاسدة التي تشمل راس الدولة واسرته ومعاونيه ومختلف الحكومات المتعاقبة والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وفساد السلطة القضائية، ومنذ القدم تصنف الدولة بأنها شر لابد منه لأن الفساد والافساد يرتبط بقوه بالحاكم وأعوانه ، وقد اطلق الفلاسفة والمفكرين منذ القدم بأن الدولة شر لابد منه وهذا المنظور للدولة وطبيعة السلطة الحاكمة فيها ، ماهي الا قناعة راسخة بأن السلطة الحاكمة في مجملها تميل دائماً الى الحصول على مكاسب غير مشروعة عبر ممارسة الفساد، إن خطورة الفساد يظهر في حجم الإفساد وقصديته وطبيعة الوسائل التي تحمله، والانقياد غير الواعي أحياناً، للمتلقين تحت ضغط الكم الهائل من الاعلام الموجه ، وهناك عوامل عديدة لتمكين وسائل الإعلام من الفساد والافساد فإن ذلك يعود إلى النقص الواضح في الحريات الاعلامية والرقابة المسبقة ، كما أن نقص الحصول على المعلومات والمصادر الاخبارية ، وهي قيودً لاتحد من حرية الاعلام فحسب ، بل تمس مبدأ حق الانسان في الحصول على المعلومات والاخبار، وما يتصل بها من المعرفة بحقوق الانسان ذاتها، وجوهر القضية أن هناك فساداً على درجة عالية من الضرر للشعوب العربية تبرر له وسائل الاعلام التابعة للزعماء واعونه كبار المسئولين ، يتمثل بالفساد السياسي الذي يغطي على ما هو أكثر ضرر وتأثيرا من الفساد المالي والاداري وهو الفساد السياسي والذي يلتهم ثروات الدول وافقار المجتمعات وتزوير الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتجنيد ترسانة كبيرة من الاعلامين تزور الحقائق لمصلحة الزعيم وحاشيته وحزبه.

وتعد التربية والتعليم في اي مجتمع او دولة هي المحرك الاساسي في بناء الاوطان والمجتمعات وعبرها تبرز الحضارات ورقي الافراد والمجتمعات فإذا صلح المجتمع وافراده ارتقي الانسان والمجتمع فالتربية الحسنة تضفي على الانسان اخلاقاً عالية ومثالية جميله وتعد التربية خط الدفاع الاول والاخير في وجه كل الشرور والظلم التي تعاني منها المجتمعات الحديثة، فكلما ارتفع مستوي التربية كلما ارتفع مستوى الاخلاق مما ينعكس بشكل ايجابي على مستوى التربية الصحيحة التي تجعل الفرد قادرا على العطاء والبذل بشكل كبير،

فالذي ينال قدرا عالياً من التربية يكون لديه قدرا عالياً من الاحساس بغيره من البشر الذين يعانون الامرين بسبب المشاكل التي تعترضهم، وتبرز أهمية الاخلاق في حفظ المجتمع من المظاهر السلوكية الفاسدة، وتحارب فيه قيم الشر والفساد، مما يجعل المجتمع قوياً ومتماسكاً تسود فيه قيم الحق والفضيلة والإحسان والتعاون والتكافل والتراحم، إن مجموع القيم الإسلامية تتصف بثلاث أنها إنسانية تصلح لجميع البشر ويجتمعون عليها، وأنها فطرية لا تصادم الطبيعة البشرية ولا نواميس الكون واخلاقيته والحق والصواب، وفي الوقت الراهن تبرز أهمية الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمجتمع البشري.

كما أن الاخلاق الفاضلة ذو أهمية بالغة لارتقاء وتقدم الأمم والشعوب وبناء الحضارات تقوم على دور المفكرين وتماسك أفراد المجتمع بالأخلاق الحميدة كون أن الاخلاق تفرز نمطا معيناً من الشخصيات الإنسانية القادرة على التكييف الإيجابي في المجتمع سواء المحلى او الدولي، وتحدد للمجتمع أهدافه ومثله العليا ومبادئه الثابتة والمستقرة وتساعد على مواجهة المتغيرات التي تحدث فيه وتحديد الاختيارات الصحيحة التي تسهل على افراد المجتمع ممارسة حياتهم وتحفظ استقرارهم وكيانهم في ظل إطار موحد.

الخلفية النظرية للبحث.

إن دور سيكولوجية المال يشكل بالنسبة للإنسان وجداناً حياً وسلوكاً أنساني ومظهر من مظاهر العمق والاصالة في سيكولوجية الفرد والجماعات وحكام الدول، والتجربة المالية تمثل وقائع معيشته وليست مجرد فكرة تحتل مكانا في عقول البشر ، لذلك يشكل المال في حياتنا النفسية مكان خاص يتأثر بكثير من مظاهر الفرح والأمل والالم والحرمان والاثارة النفسية والعقلية والانفعالات الوجدانية ، نتيجة ارتباطه بالكثير من الدوافع والميول والحاجات والقيم والاتجاهات ، والرغبة الجامحة في تحقيق الذات بسرعة فائقة لينعم بالسعادة من خلال الحصول على المال.

الدراسات السابقة.

يري علماء التحليل النفسي والإكلينيكي أن هاجس المال له العديد من المعاني والرموز السيكولوجية الهامة للإنسان تتمثل بالإحساس بالأمن والشعور بالقوة والحب والاحساس بالحرية. كما أن الحالة النفسية المرتبطة بالحصول على المال او قلته مؤلمه وشاقه وليست سهلة المنال ، وتكون عادتاً مليئة بالألم والمشاقة والاضطراب والمرض والمعاناة من المشاكل النفسية والاجتماعية، الناتجة عن الحرمان من الحصول على المال او امتلاكه بوفره على الرغم من أن جل الناس يربط بين المال والسعادة وكأن المال هو السعادة المطلقة بدون جدال ، والواقع ان الحصول على السعادة مشروطة بحدوث النتائج الإيجابية للمال وفي الواقع الذي يعيشه الناس تكون هذه النتائج غير مضمونه بالمرة، وهذا لا يعني ان الواقع النفسي المثالي للبشر يقوم على كراهية المال او رفضه، خاصة وان الاتجاهات النفسية نحو المال ينظر اليه في الغالب مصدراً من مصادر امتلاك القوة والسلطة والحرية والسعادة والهيبة والمكانة الاجتماعية وتقدير الذات والاحساس بالأمن. ولكن في نفس الوقت المال مفتاح كل الشرور والذي به تتبدد العلاقات الاجتماعية داخل الدول وتثار الحروب بين الدول وتسقط الحضارات (زيدان, 2008–ب)، قد يستغرب الناس عندما يسمعون بأن للمال امراض نفسية

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

واجتماعية تبدو بوضوح في البخل والطمع وحب التملك والافراط في طلب الديون بدون سبب او حاجة وفوبيا المال والرشوة والنصب والاحتيال والتهرب من الضرائب والجمارك وفي الاسراف القهري والادخار القهري وهذه النفسيات تميل بقوة في ممارسة كافة الأساليب للحصول على المال سوءً بالطرق المشروعة أو بممارسة كافة أنواع الفساد (زيدان, 2008–ب).

الإطار النظري للبحث.

إن المدخر القهري (compulsive saver) هو الإنسان المدفوع إجبارياً ونفسياً من دون طواعية إلى اكتناز المال بكثرة ومع ذلك تجده يقاسي ويعاني شتى ضروب الحرمان وإصابته بالأمراض الجسيمة من فرط إنكاره لذاته وحبه للمال وادخاره بقوة قهرية تحثه دائما وأبداً على عدم التفريط بالمال، كونه يمثل له المتعة التي لا تعادلها متعة وتتجلى نظرتهم للمال وحبهم له بانه المصدر الوحيد للشعور بالأمان وتنطبق هذه المواصفات والنفسيات على الشحاتين ويتضح أمرهم عند وفاتهم بوجود أموال طائلة بعضها عملات قديمة تم تغيرها وهذا من فساد نفوسهم وحبهم للمال، قال تعالي في سورة التوبة { يأيها الذين امنوا إن كثيراً من الاحبار والرهبان ليأكلوا اموال الناس بالبطل ويصدون عن سبيل الله (34) والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم(35) }.

ولذلك يعتبر حب المال لدى الإنسان غريزة فطرية في النفس البشرية وقد أكدها القرآن الكريم في اكثر من موضع، قال تعالي في سورة الفجر الآية {22}(وتحبون المال حبا جماً) ولكن افراط الناس في حب المال والحرص الشديد على جمعه بالطرق المشروعة وغير المشروعة له عواقب وتبعات كبيرة على البشرية وسبب رئيسي في نشر الفساد والافساد الذي اجتاح المجتمع الدولي المتقدم والمتخلف على حدا سواء، كما يؤدي نقص المال او في حالة ندرته عند الإنسان إلى حدوث الاضطرابات او الامراض النفسية والاجتماعية ومن الأمور الغريبة أن معظم الناس يدركون أن المال حلاً وليس مشكلة وصحة وليس مرضاً وتوافقاً وليس اضطراباً، ويري غولدبرغ ولويس(أن هناك مجموعة من المتغيرات النفسية تؤدي الى حدوث اضطرابات مالية شديدة تؤثر بدورها على التوافق النفسي والصحة النفسية للفرد وتشمل فئات من البشر تتصف بالمقامرة والطماع والخوف والحسد والغضب ومفهوم الذات والأمانة والقناعة والشفقة) وتحليل نفسية هذه الفئات تظهر بعض مكنون نفسيات هذه الشخصيات بالنسبة للمال ومن ابرزها ما يلي:–

1) شخصية المقامر.

يرى علماء النفس الإكلينيكي ان المقامرة حالة مرضية تنمو وتتطور من مرحلة الى اخري وتؤدي الى تفكك شخصية المقامر عندما يبلغ المقامر إلى درجة الانشغال التام بالمراهنة بالمال والعجز وعدم القدرة كلية عن التوقف عن اللعب حتى لا يشعر بالتوتر والقلق والشعور بالذنب مما يؤدي بالمقامر الى الافراط في المقامرة وصولا الى درجة الإدمان ويعبر عن هذه الحالة بمصطلحي إدمان المقامر (Gambling addiction) والمقامرة القهرية (Compulsive gambling) ويندرج هذان المصطلحين تحت مفهوم المقامرة المرضية (Pathological) التي تبدأ بالمقامرة من أجل الحصول على المال والاحساس والشعور بالتسلية مرورا بالتكرار والقهر وعدم القدرة على التحكم في الامتناع عن المقامرة ،وصولا الى مرحلة (خداع المقامرة fallacy Gambler's) وفي هذه المرحلة من

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

إدمان المقامرة يعتقد ان مالا كثيرا ووفيرا وثروة طائلة سوف تأتيان له او أن القدر مدين له بثروة ليعوضه عن كل ما خسره من مال وبزيادة الخسارة يزيد الوهم وذلك الخداع ومع ذلك لا يتوقف عن اللعب والرهان وفي هذه المرحلة التي وصل اليها المقامر تنتقل حالته من الرغبة في كسب المال إلى الرغبة في اللعب والرهان وتصبح لديه غاية في حد ذاتها وليست وسيلة من أجل المال.

كما أن شخصية (البخيل) المتخوف من صرف المال يعاني اضطرابات نفسية تدفعه الى جمع المال والاحتفاظ به وفي نفس الوقت يعاني حيال أنفاق المال بالخوف وعدم الرغبة في المتاجرة بأمواله نتيجة اعتقاده وقناعته النفسية أن الخسائر هي دائما تكون حليفة له وان الربح والمكاسب دائما ما تكون من نصيب الاخرين.

2) شخصية الحاسد.

تعتبر ظاهرة الحسد التي تحدث بسبب المال من اكثر الظواهر التي يعاني منها الكثير من البشر افرادا وجماعات سوء من فئات الأغنياء او الميسورين او الفقراء ويحدث الحسد المالي عندما تحدث المقارن بين الافراد والاسر بعضهم ببعض خاصة من ينتمون الى طبقة اجتماعية واحدة او منطقة واحدة او اسرة واحدة او مهنة واحدة يحدث الحسد بين فئات المجتمع نتيجة التنافس والتباهي فيما بينهم ، والحسد المالي لا يقتصر على الفقراء المحتاجين إلى المال ، بل يشمل الاغنياء بعضهم البعض وقد يحدث بين الأغنياء والفقراء، ولذلك يرتبط الحسد في المقام الأول بطبيعة الشخصية ولا يرتبط بالوضع المالي.

سيكولوجية الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي.

تعد جريمة الرشوة من اقدم وسائل الفساد و من أشد أنواع أكل الأموال بالباطل، وهي رذيلة محرمة بنص قراني صريح قال تعالى في سورة البقرة الآية رقم (188)(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) ويقول الله تعالى في ذم اليهود في سورة المائدة الآية رقم (42) {سمعون للكذب أكالون للسحت} وقد ثبت عن رسول الله أنه(ﷺ){أنه لعن الراشي والمرتشي} وتعد الرشوة في القانون جنحه يعاقب عليها القانون الوضعي على مرتكبيها والرشوة منتشرة في اغلب الميادين والمجالات نفسياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلى اكثر المستويات وتستخدم بأشكال متنوعة وبذلك تعتبر آفة من أخطر الآفات التي ترتبط بالفساد بكافة اشكاله وخاصة وانها ارتبطت بظاهرة العولمة (ميلودي, 2015).

واقع سيكولوجية الرشوة وأسبابها النفسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر سلوك الرشوة من ابرز مظاهر الفساد والافساد وواحدا من اهم الامراض الاجتماعية للمال باعتباره فعلا مجرماً اجتماعياً وقانونياً ومحرماً دينياً وخلقياً ومرفوض على مستوي الفرد والجماعة والمجتمع الدولي، وتحدث جريمة الرشوة من خلال قيام الفرد بالإتجار بسلوكه المنحرف وبالمبادئ وبدوره او بمركزه القيادي او بوظيفته او من خلال الخدمات التي يقدمها للأخرين وبذلك يتبنى سلوكيات شاذه ومضادة للمجتمع واخلاقياته واعرافه فيتعدى بذلك على القيم الاجتماعية والأخلاقية وينتهك المعايير الدينية والإدارية والقانونية التي تجرم هذا الفعل الشاذ، وتعتبر الرشوة ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد نفسية عديدة ومتشابكة لا يخلو منها أي مجتمع وتحدث هذه الجريمة من خلال طرفين أحدهما الراشي والأخر المرتشي .

من ابرز الأسباب النفسية والاقتصادية والاجتماعية لسلوك الرشوة كما يلي.

تؤدي حالات الفقر والاحتياج وغلاء الأسعار وعدم كفاية الدخل لتغطية احتياجات السكن وتوفير المأكل والمشرب ونفقات التعليم والمواصلات وغيرها تؤدي بالضرورة إلى الانحراف وتحول نظام القيم في المجتمع إلى القيم الاقتصادية الملحة مما تولد دوافع نفسية للمرتشي في البداية للضرورة القصوى ثم تتحول إلى ضرورة بالاعتياد على ممارستها وتقبلها نتيجة عدم كفاية الدخل ثم تتطور بالاعتياد لتصبح لدى المرتشي حق مشروع يبرره لنفسه ، خاصة وأن عوامل الفقر والاحتياج إلى المال تؤدي دورا كبيرا في تشكيل سلوكيات الأفراد، وميل البعض من الناس إلى الرشوة، ولكننا لا يمكن أن ننظر إلى هذا السلوك على أنه نتاج عوامل اقتصادية، نردد مع الناس أن الفقر والاحتياج هما السبب الأوحد في سلوك الرشوة.

الأسباب النفسية والاجتماعية للرشوة وتطورها المستمر:-

وفقاً لنظرية ميرتون في البناء الاجتماعي والثقافي للسلوك الاجرامي ، يمكن أن نفسر سلوك الرشوة من حيث إن المجتمع لا يتيح لكل الأفراد تحقيق أهدافهم بالوسائل المشروعة، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى وسائل غير مشروعة، من بينها قبول الرشوة او الابتزاز، ولكن من نظرة واحدة على واقع كثير من المرتشين يتضح لنا أن أمامهم العديد من البدائل، والوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم، لكنها تحتاج منهم إلى بذل الجهد والطاقة و المثابرة، بالإضافة إلى قليل من النضج العقلي والانفعالي والوجداني، وهو ما يتناقض مع سيكولوجية المرتشي (ميلودي, 2015).

سيكولوجية التهرب الضريبي .

إن الضرائب عقد اجتماعي إجباري بين الفرد المقتدر مالياً والدولة ومن خلالها يدفع الفرد والتاجر والصانع والمستثمر، جزءاً او نسبة من ماله للدولة كمساهمة للدولة للقيام بالأعباء العامة وتطوير المجتمع والحفاظ على كيان الدولة والنهوض بقدراته وإمكانياته للانطلاق بمختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (ابونبعه, 2006)، وتعد الضرائب من اهم الوسائل للدول لتحقيق جزء من توقعات وطموحات أفراد المجتمع وخاصة البسطاء منهم وغير المقتدرين مالياً بالإضافة الى أنها إحدى مصادر المال التي تستخدمها الدول لتنفيذ جملة من الخدمات للفقراء والاغنياء على حداً سواء، إن نظام التحاسب الضريبي في اليمن لا يزال يعاني من وجود ثغرات ومشكلات عديدة لم يتم حتى الان تجاوزها ،ومن ابرز هذه الثغرات عدم امكانية التوصل إلى حصر ضريبي واضح ودقيق نتيجة الفساد المتجذر في منظومة الحكم الفاسد، وهذا يعني بوضوح تام ان مصلحة الضرائب غير قادر على تحديد المكلفين بدفع الضرائب ولكن بمرور الزمن وتحديث الوسائل ،سيكون الامتثال الضريبي صفة متوارثه تطبق على اساس الوازع الاخلاقي والاجتماعي والالتزام الديني والادبي ، ووفقاً للقوانين والتشريعات بصورة دقيقة وكذلك تعزيز المواطنة الضريبية لكافة افراد المجتمع حسب القانون والتي تعد أساس السلوك الوطني، حيث أن المواطن الذي يساهم في أعباءِ عامةِ تحت مظلة التضامن الوطني من حقه المشاركة والمساءلة والمحاسبة بشأن الفساد الضريبي واجتثاثه (السعد, 2001).

العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فساد التهرب الضريبي والحالة النفسية للمتهربين.

اختلف العديد من الفقهاء حول اعطاء مفهوم موحد ومؤطر للتهرب الضريبي كما أن إعطاء تعريف دقيق وشامل للتهرب الضريبي يعتبر أمراً في غاية الصعوبة نتيجة عدم قدرة هذه التعريفات على مجاراة مختلف التغيرات والاساليب التي عادة ما تطرأ اثناء الممارسة الحية لهذا السلوك النفسي وابتكار الاساليب الحديثة التي يعمد المتهربون إلى ابتكارها باستمرار، ويعتبر سلوك التهرب من الضرائب من القيم الأخلاقية المكتسبة والمتعلمة كونها تعكس الاتجاه السلبي للرغبة في الاحتفاظ بمقدار كبير من المال والطمع والجشع لتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، يقول جورج بومبيدو الرئيس الفرنسي 1969م – 1874م {بأن **التهرب الضريبي مرتبط بالضريبة كما هو ظل الإنسان المرتبط به**، لذلك فالتهرب من دفع الضريبة هو ممارسة غير قانونية لإخفاء مبالغ خاضعة للضريبة من أجل عدم دفعها} وهذا الاتجاه سلبي قائم على المراوغة والاحتيال والغش وهذا الاتجاه يجد قبولا كبيراً لدي معظم الناس، ويعزا ذلك إلى أن سيكولوجية تلك الفئات قائمة على فكرة أساسية واعتقاد مؤداها { أن كل الناس محتالون وغشاشون} بما فيهم الدولة نفسها والعاملين فيها، وأن أفراد المجتمع إذا أدى كل ما عليه من ضرائب، فإنه يقع ضحية لحكومة فاسدة ومرتشية، وهنا يصبح المواطن عرضه لانتهاز مجموعه من الناس هم في حقيقة الامر أصحاب مصالح يسعون للحصول على المال بالابتزاز وليسوا أصحاب مبادئ، وهذا اعتقاد يؤمنوا به المتهربين من دفع الضرائب ،ويعتبرون أن الضرائب وجدت من اجل مصالح رجال الدولة من الرؤساء والقادة وأصحاب النفوذ في الدولة، فلا توجد خدمات او تسهيلات جيدة للمجتمع ، بل ثمة رشاوي وإتاوات وجبايات تدفع في صورة مغلفة هي الضرائب، لذلك يقوم سلوك التهرب الضريبي على اساس الاتجاهات السلبية نحو الدولة والقائمين عليها ، خاصة حينما يشعر المواطن بعدم الثقة والأمان تجاه دولته، وان الخدمات التي تقدمها الدولة لا تعادل باي حال من الاحوال ما هو مدفوع من ضرائب ، لذلك هناك أزمة ثقة بين الفرد والدولة يتولد منها إحساس بعدم الشعور بالعدالة والكراهية للدولة.

النموذج النفسي الاجتماعي لسلوك التهرب من الضرائب.

نجد أن شريعة المجتمع اقوي بكثير من شريعة القانون والدولة ، فلو أن الجماعة هي التي كانت تحث الفرد على دفع الضرائب وليس الدولة لوجدنا أن غالبية الافراد يؤدون الضرائب بشكل تلقائي، وهنا نجد أن شريعة المجتمع أقوى بكثير من شريعة القانون والدولة، فلو أن الجماعة هي التي كانت تحث الفرد على دفع الضرائب وليس الدولة لوجدنا أن غالبية افراد المجتمع يؤدون الضرائب بشكل تلقائي (زيدان, 2008–ج)، مما يعني أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين سلوك التهرب من الضرائب وكل من الثقة بالنفس وتقدير الذات والشعور بالهيبة والمكانة الاجتماعية ، وهي علاقة ارتباطية طردية موجبة تشير إلى أنه كلما ارتفعت هذه المتغيرات { الثقة بالنفس، وتقدير الذات والشعور بالهيبة والمكانة الاجتماعية } ارتفع معها سلوك التهرب من الضرائب والعكس صحيح (زيدان, 2008–ج)،ويؤدي نسق القيم دورا اساسيا في سلوك التهرب من الضرائب فليس ثمة قيم اجتماعية ضاغطة تحث الافراد على دفع الضرائب لكن ثمة قيماً قانونية تمارس هذا الضغط إلا أنها لا تلقي القبول والاحترام وانما يتفاعل معها الافراد بالمراوغة والاحتيال بحثاً عن انسب الطرق لسلوك التهرب من الضرائب، يضاف لذلك شعور الفرد بأن الاتجاهات النفسية للناس نحو الضرائب هي اتجاهات سلبية يسهل على الفرد هذا السلوك ، فضلا عن أن اكثر عدد مرات التهرب من الضرائب تكتسب الفرد خبرة بطرق وأساليب

التهرب، ولا يقف سلوك التهرب من الضرائب عند القيم الاجتماعية والنفسية بل يشمل أيضا القيم الاقتصادية التي تشكل معتقدات الأفراد نحو المال بوصفه القيمة الاعلى والنواة التي تتجمع حولها اتجاهات الفرد وقيمه ومبادئه وسلوكه بحيث يصبح المال بالنسبة إليهم دافعاً أولياً للسلوك والمرجع والمحك الأساسي للحكم على السلوك بوصفه مرغوباً فيه او مرغوباً عنه.

النتائج والتوصيات :

تنطلق وجهة نظر المدرسة السلوكية في تفسير سلوك الإنسان من خلال مفهوم أساسي هو التعلم ، والانسان يتعلم ومن خلال تعامله مع العقبات التي تعترض اشباع حاجاته والتعلم يستلزم القيام بنشاط ولا يتم حدوث هذا النشاط إلا اذا استثيرت حاجات الفرد وحاول اشباعها ، ووجود مشكلة للفرد تعني استثارت الرغبة لدية في اشباع حاجة من خلال إيجاد حلول للمشكلة ومن محاولاته لحل المشكلة يتعلم الانسان ويكتسب الخبرة ويعتبر كل ما يصادف الانسان أثناء تفاعله مع بيئته مشكلة ، فكسب العيش وتفاعله مع اسرته والأصدقاء والمجتمع مشكلة ، يحاول الانسان جاهدا التغلب عليها بالاستفادة من تجاربه السابقة وبالتالي تعتبر عملية التعلم عملية استنتاجية مستمرة في حياة الانسان لا تتوقف، ويستنتج علماء المدرسة السلوكية حدوث التعلم من خلال ملاحظة أداء الفرد المتمثل في السلوك القابل للملاحظة والتقويم، كون الانسان السوي كائن اجتماعي يتفاعل بشكل مستمر مع افراد مجتمعه ضمن اطار ثقافه وقيم واخلاق وسلوكيات هذا المجتمع ، فيتعلم كيف يعبر عن انفعالاته وكيف يؤثر ويتأثر بأفراد مجتمعه ويكتسب بذلك ميوله وتفضيلاته واتجاهاته النفسية وادواره المختلفة وفكرته عن نفسة ، وعاده يكتسب الفرد الكثير من الخبرات في مجتمعه بطرق غامضة تختلف من شخص لأخر من الصعب تحديدها بدقة.

ويؤكد (سكنر)على حدوث تأثير على الإنسان ناتج عن الاحداث البيئية تؤدي هذه التأثيرات الى تطور وتشكيل سلوك الفرد، ويرى أننا إذا أردنا أن نشجع أي سلوك إيجابي أن نكافي ونعزز ذلك السلوك، واذا رغبنا في تطوير أي نوع من السلوك فيجب علينا تشكيله (Shaping) بتعزيز السلوك الذي يظهر تقدم خطوة في الاتجاه الصحيح ثم نواصل التعزيز الانتقالي، حتى نتوصل تدريجيا إلى السلوك الذي نريد تحقيقه، كما يرى سكنر أن كل أنواع السلوك يمكن السيطرة عليها عن طريق عمليات التعزيز كون السلوك يمثل حصيلة تعزيزات ماضية، لان السلوك الإنساني مسبق في تصميمه ويتضمن تلقائياً نظاماً مسيطراً عليه.

إن التعلم عبارة عن اكتساب عادات ألية تعين الفرد على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، وتكون هذه العادات من الارتباط الشرطي، ومن مثيرات واستجابات بشكل متكرر ومقترن بالتدعيم، ويذهب (هل) إلى أنه يوم يتسنا لنا أن نعرف بدقة كيف يتم الارتباط بين الاستجابات المكتسبة والمثيرات التي أثارتها سوف نستطيع أن نفسر كل أنواع التعلم مهما بلغت درجة تعقيده.

وقد توصل علماء النفس السلوكيين إلى أن التدعيم الإيجابي يرفع بوضوح من الاشراط النفسي والاستجابة المرغوبة نفسها التي تمثل تدعيماً ايجابياً ينتج عنه مجموعة أنماط سلوكية متكررة وهي تمثل الاشراط الإيجابي وبذلك فإن كل ما يمكن أن يجنبه الفرد من خلال

سلوكه الفاسد والمفسد يشكل له تدعيماً إيجابياً مستمراً يدفعه لتكرار ذلك السلوك، وقد يكون هناك تدعيم سلبي لممارسة الفساد إلا أنه يتطور ببطء، بعكس التدعيم الإيجابي للفساد الذي يكون تأثيره فعالاً وفورياً

الخاتمة:

من خلال العرض السابق والتطرق لأهم النظريات التي حاولت تفسير السلوك المنحرف ومنها السلوك الفاسد يمكن استنتاج ما يلي:-

1. يعد الفساد من وجهة نظر نفسية وسيكولوجية بانه يمثل مجموعة من الأنماط السلوكية السلبية تأخذ مظهراً ووجوهاً متعددةً، وهو مرض اجتماعي يؤجج الخصومة بين افراد المجتمع وخصوصاً زملاء العمل وعندما يشتد الصراع فانه قد يدفع إلى تخريب وافساد العلاقات الاجتماعية في مجال العمل وينمي الصراعات، ويؤدي الى انخفاض الإنتاج ويضيع الابداع ،وبهذا فهو يمثل مشكلة اجتماعية ونفسية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد الفاسد نفسه بشكل خاص.
2. لابد أن يكون لعلماء النفس دوراً فعالاً لمحاربة الفساد واسبابه والمساهمة في التصدي لهذه الظاهرة من خلال استخدام الطرق العلمية لمواجهة انتشار الفساد كون الفساد ما هو الا سلوك انساني منحرف، قابل للفحص والتشخيص والتنبؤ، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجته والقضاء عليه.
3. يثير الفساد لدى الفرد الفاسد انفعالات تؤذي صاحبها قبل أن تؤذي المجتمع ، وقد تشكل له نوعاً من أنواع الاضطرابات النفسية على الرغم من ظهوره أحياناً بموقف القوي الواثق من نفسه، وهو مظهر كذاب يشعر به الشخص الفاسد.
4. قد ينشأ الفساد (كانحراف سلوكي) من وساوس سلبية تولد حاجة والحاجة تولد دافعاً والدافع يولد عزما فإرادة، فاستجابة، منحرفة او سلوك غير مقبول، وقد تثار الدوافع نتيجة لعوامل متعددة منها تعلق الانسان بالمذات الحسية والمبالغة في السعي لإشباع الحاجات المادية بشكل يدفعه دوماً للحصول على المزيد منها.

Conclusion:

Through the previous presentation and touching on the most important theories that tried to explain deviant behavior, including corrupt behavior, the following can be concluded: -

1. Corruption is considered from a psychological and psychological point of view that it represents a set of negative behavioral patterns that take on multiple appearance and faces, and it is a social disease that fuels rivalry between members of society, especially coworkers, and when the conflict intensifies, it may lead to sabotage and spoil social relations in the field of work and develop conflicts, and lead To low production and creativity is lost, and thus it represents a social and psychological problem that affects the society in general and the corrupt individual himself in particular.
2. Psychologists must have an effective role to fight corruption and its causes and contribute to addressing this phenomenon through the use of scientific methods to counter the spread of corruption, since corruption is nothing but deviant human behavior, subject to examination, diagnosis, and prediction, and the development of appropriate strategies to address and eliminate it.
3. Corruption of the corrupt individual raises emotions that harm its owner before it harms the society, and it may constitute a kind of psychological disturbance in spite of its appearance sometimes with the position of the self-confident, and it is a false appearance that the corrupt person feels.
4. Corruption may arise (as a behavioral deviation) from negative obsessions that generate need and need generate motivation and motivation generates determination and will, response, perverted or unacceptable behavior, and motivations may arise as a result of multiple factors, including human attachment to sensual pleasures and exaggeration in the pursuit of satisfying the material needs in a way that always drives it To get more of them.

المراجع

ابونبعه, ف. ع. (2006). مدي تأثير قرار مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية. (رسالة ماجستير), جامعة النجاح الوطنية.

السعد, ف. (2001). شرعة المواطن في علاقته بالإدارات العامة للدولة والمال العام.ص 487.

زيدان, أ. (2008–أ). سيكولوجية المال(هوس الثراء وامراض الثروة) مجلة عالم المعرفة (ص 8): المجلس الوطني للثقافة والأدارب.

زيدان, أ. (2008–ب). سيكولوجية المال(هوس الثراء وامراض الثروة) مجلة عالم المعرفة (ص 10–7): المجلس الوطني للثقافة والأدارب.

زيدان, أ. (2008–ج). سيكولوجية المال(هوس الثراء وامراض الثروة) مجلة عالم المعرفة (ص 110): المجلس الوطني للثقافة والأدارب.

كاريل, ا. (1935). الإنسان ذلك المجهول (ش. ا. فريد, ترجمة.): (دار المعارف) بيروت.

ميلودي, ز. (2015). جريمة الرشوة في الفقه الاسلامي والقانون الجنائي الجزائري (رسالة ماجستير), جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع عشر
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

In light of the current situation, the phenomenon of corruption and its globalization has worsened at the international, regional and local levels, especially since recent developments in information and communications technology, the Internet and globalization, rapid economic growth and electronic transfer of funds around the world in minutes, contributed to the emergence of the hidden global economy at the level of the developed world and the growth of corruption and washing The money to which the money flows, with daily astronomical figures that exceed the real GDP in these countries, which led to a rise in the size of the hidden world economy in an imaginary way, unprecedented at the daily and annual levels, which It casts a long shadow over the involvement of the developed world through the tools of globalization, drug trafficking, the growth of mafia gangs, terrorism, human trafficking and the globalization of prostitution.

The transfer of funds contributed very quickly across all countries greatly, which led to the difficulty of controlling the flow of money obtained from corruption and money laundering coming from oppressive, oppressive and backward countries, without a strong international will to curtail all corruption operations and practices, and monitor its forms and methods and its strong relationship Organized crime across borders to all developed countries of the world, and these factors formed a fertile environment for the growth of corruption, the development of its methods, methods, and networks, and concealing it by innovative means from the old antiquated laws, in light of laxity and contradiction of legislation at the level of the developed world. The developing and backward and its contradictions with the anti-corruption legislation advocated by the United Nations and international organizations interested in fighting corruption, although they are meager, yet the sanctions are very weak and do not achieve adequate deterrence to the corrupt in addition to the existence of laws and legislation in developed countries that prohibit the trial of their citizens outside their borders, and at the same time accept Its global banks open bank accounts in which to deposit the proceeds of corruption coming from various countries of the world starting with the rulers of corrupt states and their families and those close to them and senior state officials and wealthy businessmen who looted the wealth of their people with corruption.

Most of the countries of the world have taken care of international, regional and local bodies and organizations, researchers, thinkers and those who are interested in the phenomenon of corruption, as they were addressed in-depth study, analysis and systematic monitoring, and they reached important results that confirm that the escalation of corruption in most countries of the world, due to the emergence of the phenomenon of globalization and the hidden economy and its rapid spread in All countries are in varying proportions, corruption has become the master of the situation in most developing and backward countries, and corruption of World Bank projects and loans and United Nations aid has become a scourge for poor societies, especially in light of the monopoly of power by state leaders and heads of government and Ministers and senior officials in light of the low level of transparency and the decline in the scope of accountability due to the weak role of parliaments and public opinion and the dominance of the executive authority over the decisions of the legislative and judicial authority and the oversight and accounting bodies, in addition to the weakness of the internal control structure in ministries and state institutions.

Accordingly, corruption in the Republic of Yemen is an issue related to the system of government in the state, and its spread means the failure of state institutions to manage society and their lack of the necessary capacity to carry out the responsibilities of governance and state management through a framework of constitutional and legal restrictions, formal systems and social, cultural, judicial, political, and economic controls Which led to the spread of corruption and its devastating repercussions and the collapse of these formal and informal systems as a result of the persistence of corruption, and the difficulty of implementing laws and policies that ensure the activation of oversight, accountability, transparency and integrity to combat corruption in the Republic of Yemen.